أوراق في التجارة الخارجية

أ.د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي*: العقوبات الاقتصادية الأمريكية على القطاع التجاري الخارجي لإيران: التداعيات على الشركاء التجاريين مع الإشارة الى العراق

يتناول القطاع الخارجي حركة السلع ورؤوس الاموال بين دولة معينة والعالم الخارجي، ويحظى هذا القطاع بالأهمية الكبيرة من جميع دول العالم في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين بعد اكتمال بناء المؤسسات الدولية المعنية بحركة التجارة ورؤوس الاموال الدوليين بضغط من الدول المتقدمة مما جعلها خاضعة الى هيمنتها وفي طليعتها الولايات المتحدة، تبعا الى مقدار المساهمة في القدرات المالية لهذه المؤسسات. والامر الذي يعزز هذا الواقع ارتباط كل من الانتاج والتجارة الدوليين في العقود الثلاثة الماضية بالشركات المتعدية الجنسية وفروعها المنتسبة في العالم، فعلى سبيل المثال بلغ مقدار المبيعات لهذه الشركات نحو خمسة تريليون دولار، وهذا المبلغ يفوق قيمة الصادرات في الخدمات البالغة 4.6 مليار دولار عام 2016. وتأسيسا على ذلك يبدو أن القواعد الخاصة بالتجارة الدولية لاتزال تميل وتعمل لصالح الدول الأكثر نفوذا في العالم. وقد أعطت التوجهات الاقتصادية والتجارية الأخيرة للإدارة الامريكية نحو الحمائية التجارية توجها خطيرا في العلاقات التجارية المتعددة الاطراف تحت حجج متعلقة بالأمن القومي وحماية السوق الامريكية وما يطلق عليها محاربة (التجارة غير العادلة). وفي هذا السياق شهد العالم فرض الولايات المتحدة مجموعة من العقوبات على القطاع الخارجي على الاقتصاد الايراني. ولا نريد هنا الخوض في كل التفاصيل لتلك العقوبات، فإيران تتعرض منذ زمن ليس بالقصير الى عقوبات أحادية الجانب من قبل الولايات المتحدة، وعقوبات أممية أصدرها مجلس الامن بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحددة خلال مدة

ولاية بوش الابن (2001–2008) بسبب ملفها النووي وهي ثلاث قرارات (القرار 1737 صدر في ديسمبر/كانون الاول 2006 والقرار 1747 صدر في مارس/آذار 2007 والقرار 1803 في الشهر السابق نفسه عام 2008). وكانت مجمل ما ذهبت إليه هذه العقوبات تتركز على وقف الاستثمارات الاجنبية في القطاع النفطي وتعقيد إجراءات معاملات التسوية المالية بين السلطات النقدية في أيران وشركائها التجاريين. وفي الثاني من نيسان/أبريل 2015 تم التوصل الى اتفاقية (جنيف) بين إيران والدول الست (الصين، روسيا، أمريكا، المانيا، فرنسا وبريطانيا) لوقف برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات الامريكية والأممية تدريجيا، وحصل تطورا خطيرا في 8 نيسان/أبريل عندما وقع الرئيس الامريكي قرارا بالانسحاب من طرف واحد من الاتفاقية الاخيرة وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران وعلى مستوى حزمتين. الاولى، استهدفت القطاع المالي والمصرفي الايراني وانعكست سريعا على سعر صرف العملة الايرانية (الريال) مقابل الدولار الامريكي وسجل مستويات متدنية من تدهور القوة الشرائية للأولى أمام الاخيرة. الثانية، والتي دخلت حيز التنفيذ في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر 2018 استهدفت ما يأتي:

- الحظر على قطاع الطاقة وبشكل خاص قطاع النفط الخام، والعمل على تخفيض الصادرات النفطية الايرانية الى أقل من مليون برميل يوميا.
- حظر المعاملات التجارية والمالية بالدولار والذهب والمعادن النفيسة.
- فرض العقوبات على الأفراد والشركات والمؤسسات الدولية التي تتعامل بالريال الايراني أو سندات الحكومة الايرانية.
- حظر التصدير والاستيراد على الحديد الصلب والالمنيوم والسيارات والسجاد.
- مراقبة ومنع استيراد التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج (المدني والعسكري).
- فرض عقوبات ضد الشركات التي تشرف على إدارة الموانئ والشحن والتأمين وصناعة السفن.

أوراق في التجارة الخارجية

إن العقوبات الامريكية تجاه إيران تستهدف بشكل رئيسي قطاع الطاقة الايراني كونها تدرك أهمية الحصائل من تصدير النفط الخام الايراني، فهي دولة منتجة رئيسية للنفط الخام وعضوا بارزا ضمن دول اوبك. ويشير الجدول رقم (1) الى حجم إنتاج إيران من النفط الخام مع الأعضاء الاخريين من الدول المنتجة الرئيسة للنفط الخام، وهي بهذا الحجم تحتل المرتبة الثانية للسنوات 2016، 2017، بعدما كانت تحتل المرتبة الثانية في السنوات 2013 و 2014، وقد تخلت عن هذا الموقع الى العراق كما يلاحظ من نهاية مدة الجدول السابق، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى دون منافس. الى جانب امتلاك إيران ثالث احتياطي نفطي ضمن دول أوبك كما يبن الشكل رقم (1). ومن المتوقع أن تعوض النقص من إمدادات النفط الخام الى الاسواق المستهلكة له نتيجة انحسار النفط الايراني من دول أوبك (الملكة العربية السعودية والعراق) لامتلاك الدولتين قدرة على زيادة الانتاج من النفط، ومن خارج أوبك (روسيا الاتحادية وكندا) وبعض من الدول المتحولة Commonwealth of Independent States (CIS).

جدول (1): انتاج دول اوبك حسب مصادرها الوطنية

مليون برميل/يوميا

السنة / الدولة	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	1203	1193	1157	1346	1059
انغولا	1701	1654	1767	1722	1632
الاكوادور	526	557	543	549	531
إيران	3576	3117	3152	3651	3867
العراق	2980	3110	3504	4648	4469
الكويت	2922	2867	2859	2954	2704
ليبيا	993	480	—	—	—

نيجيريا	1754	1807	1748	1427	1510
قطر	724	709	656	652	600
السعودية	9637	9713	10193	10460	9951
الامارات العربية	2797	2794	2989	3088	2967
فنزويلا	2786	2683	2654	2373	2072

Source: OPEC , Annual statistical Bulletin , Vienna , Austria, (2013) and (2017) (http://www.thegulfintelligence.com/mediafiles/downloadfile/4833753a-f159-46f2-8dc0-f2335344ebe6.pdf).

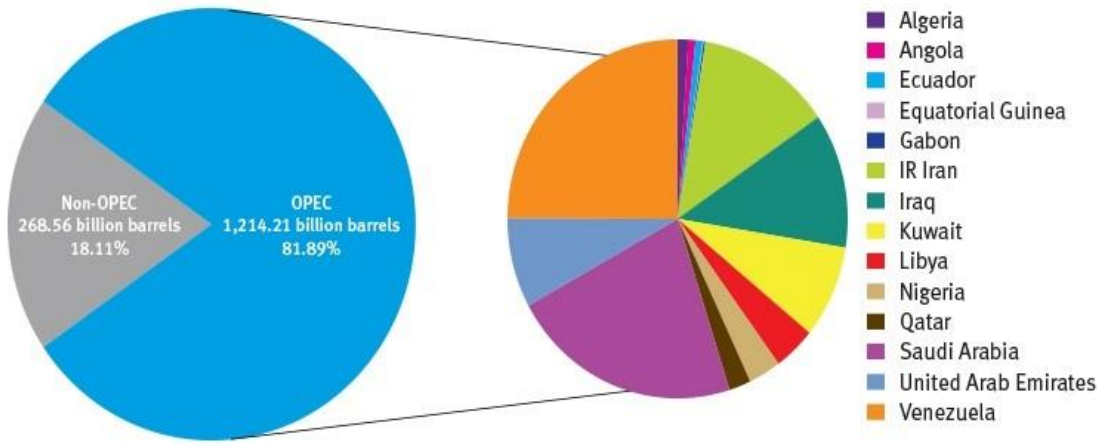

Venezuela	302,81	24,9%	Kuwait	101,50	8,4%	Qatar	25,24	2,1%	Gabon	2,00	0,2%
Saudi Arabia	266,26	21,9%	UAE	97,80	8,1%	Algeria	12,20	1,0%	Equat. Guinea	1,10	0,1%
IR Iran	155,60	12,8%	Libya	48,36	4,0%	Angola	8,38	0,7%			
Iraq	147,22	12,1%	Nigeria	37,45	3,1%	Ecuador	8,27	0,7%			

شكل (1) الاحتياطيات المؤكدة لدول أوبك

من اعداد الباحث بالاعتماد على :

Source : OPEC Annual Statistical Bulletin,2018.
(http://www.thegulfintelligence.com/mediafiles/downloadfile/48
33753a-f159-46f2-8dc0-f2335344ebe6.pdf).

مؤشرات قطاع التجارة الخارجية لإيران

نقرأ تلك المؤشرات كالاتي:

1- إجمالي التجارة الخارجية السلعية

بشكل عام تحقق إيران فائضاً تجارياً نتيجة هيمنة الصادرات النفطية كما يشير الى ذلك الجدول رقم (2) على الرغم من التنوع في الاقتصاد الايراني على صعيد القدرة على إنتاج مجموعة من الصناعات التحويلية مثل صناعة الحديد والصلب والسيارات والمنسوجات والسيراميك ومستلزمات البناء الى جانب الصناعات العسكرية. ويساهم القطاع الزراعي كذلك بنسب تصل الى 8.5% من الناتج المحلي الاجمالي لإيران لعام 2013 وتتنوع المنتجات الزراعية والغذائية نظرا لوفرة المياه من مختلف المصادر بفضل حجم مساحة إيران البالغة نحو 1.648 مليون كم/مربع جعل مناخها ملائماً لإنتاج مختلف المحاصيل الزراعية، والتي تعد بعضها مدخلات لتربية الثروة الحيوانية مع وفرة في المراعي الطبيعية، الى جانب شهرة إيران في بناء السدود المائية فهي تعد من الدول الخمس الكبرى في مجال إنشاء السدود في العالم وتمتلك اليوم نحو 548 سدا. ولا شك أن تلك القدرات الذاتية للاقتصاد الايراني يجعل منه قادرا على الاكتفاء الزراعي والغذائي. وفي الوقت نفسه يبقى المهيمن على الاسواق الاقليمية المجاورة لإيران مثل بعض دول مجلس التعاون الخليجي والعراق في سد حاجات هذه الاسواق من السلع الزراعية الغذائية، بعد نجاح إيران في كسب ذوق المستهلك في الدول الاخيرة. والنقطة المهمة هنا يلاحظ من الجدول السابق

تذبذب كل من الصادرات والواردات إذ كان أعلى حجم فائض تجاري سجل عام 2013 بقيمة 39.3 مليار دولار بعد تحسن أسعار النفط.

جدول (2): صافي التجارة الخارجية لإيران للمدة (2008-2017)

البيان السنة	اجمالي الصادرات مليار دولار أمريكي	اجمالي الواردات مليار دولار أمريكي	الميزان التجاري مليار دولار أمريكي
2008	101.289	70.176	31.113
2009	88.326	69.247	19.079
2010	112.788	75.458	37.330
2011	144.874	77.806	24.337
2012	133.260	121.740	9.565
2013	140.582	101.242	39.340
2014	102.796	80.362	22.434
2015	76.793	66.822	9.971
2016	973.86	73.300	24.086
2017	110.764	123.936	-13.172

من اعداد الباحث بالاعتماد على :

Source: OPEC, Annual statistical Bulletin, Vienna, Austria, (2013) and (2017) (http://www.thegulfintelligence.com/mediafiles/downloadfile/4833753a-f159-46f2-8dc0-f2335344ebe6.pdf).

2- الصادرات النفطية لإيران

يبين الجدول رقم (3) صادرات إيران من النفط الخام. بدءاً يلاحظ انخفاض هذه الصادرات عام 2009 الى نحو 55.7 مليار دولار نتيجة الازمة المالية العالمية عام 2008، ومن ثم تصاعدت أقيام الصادرات النفطية حتى سجلت أعلى قيمة لها عام 2011، وحققت ما يقارب 114.7 مليار

دولار، ثم انخفضت بسبب انخفاض سعر البرميل للنفط الخام الى 49 دولار عام 2014 ثم الى 41 دولار وكما يشير الجدول رقم (4) الى تطور سعر البرميل من النفط الخام الايراني الخفيف.

جدول (3): نسبة الصادرات من النفط الخام الى اجمالي الصادرات لإيران للمدة (2008-2016)

البيان السنوات	اجمالي الصادرات (السلعية والخدمية) مليار دولار امريكي (1)	الصادرات النفطية مليار دولار امريكي (2)	نسبة 1:2
2008	101.289	89.855	%81.8
2009	88.326	55.746	%63.1
2010	112.788	72.228	%64.0
2011	144.874	144.751	%76.1
2012	133.260	101.468	%77.2
2013	140.582	61.923	%44.0
2014	102.796	53.652	%52.1
2015	76.793	27.308	%35.5
2016	97.386	41.123	%42.2
2017	110.704	52.728	%47.6

من اعداد الباحث بالاعتماد على :

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna , Austria, (2013) and (2017).

http://www.thegulfintelligence.com/mediafiles/downloadfile/4833753a-f159-46f2-8dc0-f2335344ebe6.pdf)

ولا شك ان العقوبات الامريكية على قطاع الطاقة سينعكس على حصائل الصادرات النفطية والتي تبلغ كمتوسط نحو 58.36% من إجمالي الصادرات السلعية لمدة الجدول رقم (3)، وكما يشير الى ذلك أيضا الشكل البياني رقم (2)، وبالتالي فإن فقدانها أو انخفاضها يعني خسارة

نصف الايرادات المالية من الصرف الاجنبي وإصابة الميزان التجاري بعجز كبير، والذي حقق عجز مقداره 13.1 مليار دولار عام 2017 مع الصادرات النفطية، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (2). هذا الوضع الجديد للقطاع التجاري الخارجي لإيران سيجعل الحكومة الايرانية في موقف صعب جدا في البحث عن بدائل ووسائل جديدة للحصول على العملات الاجنبية لتمويل فاتورة الاستيرادات.

جدول (4): نسبة الصادرات النفطية من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لإيران للمدة (2008-2016)

البيان السنوات	الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار (1)	الصادرات النفطية مليار دولار (2)	نسبة 1:2	متوسط سعر البرميل من النفط الخام سنويا (دولار)
2008	360.588	89.855	%24.9	60.49
2009	360.625	55.746	%15.4	60.62
2010	419.118	72.228	%17.2	76.74
2011	495.884	114.751	%23.1	106.11
2012	587.209	101.468	%17.2	109.06
2013	611.621	61.923	%10.1	105.04
2014	425.326	53.652	%12.6	96.18
2015	393.436	27.308	%6.9	48.80
2016	409.823	41.123	%10.0	39.57
2017	447.048	52.728	%11.8	61.71

من اعداد الباحث بالاعتماد على :

Source: OPEC , Annual statistical Statistical Bulletin , Vienna, Austria, (2013) and (2017).

(http://www.thegulfintelligence.com/mediafiles/downloadfile/4833753a-f159-46f2-8dc0-f2335344ebe6.pdf

3- مساهمة الصادرات النفطية من الناتج المحلي الاجمالي لإيران

يتكون الناتج المحلي الاجمالي من مساهمات القطاعات الانتاجية السلعية والخدمات، ويبين الجدول رقم (4) حجم الناتج المحلي الاجمالي الى إيران مع نسبة مساهمة قيمة الصادرات النفطية فيه، مع الشكل البياني رقم (2) وتربط المؤشرين علاقة باتجاه واحد، إذ يلاحظ أن الارتفاع والانخفاض في الاخيرة ينعكس على مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بشكل واضح وسريع وبالتالي على معدل دخل الفرد من سكان إيران البالغ عددهم ما يقارب 75 مليون نسمة عام 2017. ويبين الجدول السابق أن المدة (2008-2012) شهدت ازدهارا اقتصاديا في ظل تحسن أسعار النفط الخام، ثم حصل تدهور في قيمة المؤشرين خلال العامين (2014) و (2015) بعد انخفاض سعر البرميل ثم عادا الى الارتفاع بعد تحسن هذا السعر الى 61.71 دولار للبرميل الواحد.

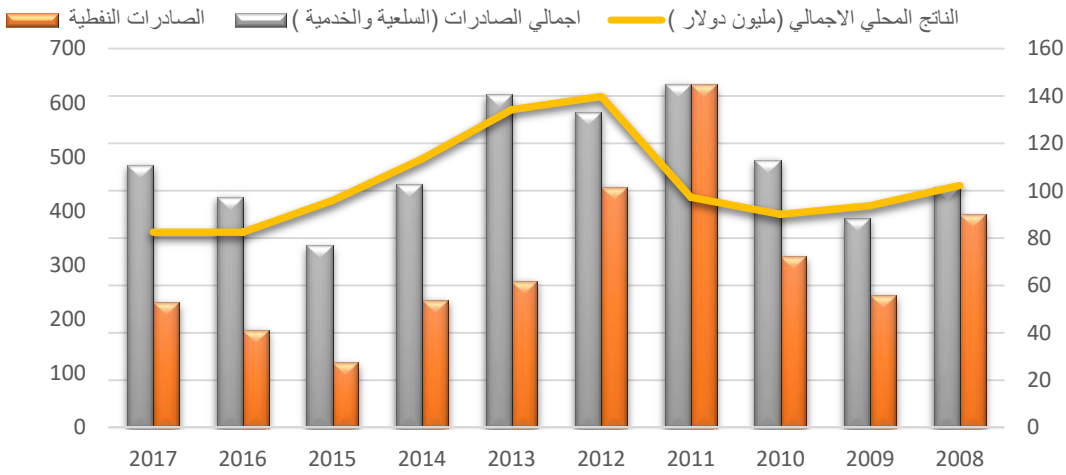

شكل (2) مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي

من اعداد الباحث بالاعتماد على:

المصدر: الجدول رقم (3) و(4).

4- الشركاء التجاريين الرئيسين في التجارة الخارجية لإيران

تضمنت الحزمة الثانية من العقوبات الامريكية بشكل واضح فرض عقوبات على الدول التي لا تطبق أو تلتزم بقرارتها وتواصل التبادل التجاري مع إيران، على الرغم من منح بعض الاستثناءات لمجموعة من الدول المستوردة لمصادر الطاقة مثل (الصين والعراق وايطاليا واليونان وتركيا) ولكنها مشروطة بمدد زمنية محدده لغرض ترتيب أوضاعها الجديدة في ظل تلك العقوبات، وبعد انتهاء فترة السماح سوف تُشْمَل بالعقوبات تلقائيا. وعلى هذا الاساس توجد جملة من التداعيات على شركاء إيران التجاريين الرئيسين المستوردين للنفط الخام والغاز الطبيعي، والتي تمثل العمود الاساسي للإيرادات المالية لإيران لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. عدا ذلك فإن الصادرات السلعية الايرانية الاخرى لا تتعدى اسواقها المحيط الجغرافي لإيران، وهذا النوع من التدفق السلعي الى الخارج لا يمتلك الزخم القوي بل سوف يتلاشى مع مرور الوقت بعد أن تدرك الدول المستوردة لها أن الولايات المتحدة الامريكية جادة في مسالة فرض العقوبات على الدول التي تتعامل مع إيران بصورة تحدي للعقوبات الى جانب تدهور الجهاز الانتاجي مع توقف استيراد التكنولوجيا اللازمة لصناعتها التحويلية. وفي هذا السياق أعلنت شركة (سويفت) أنها ستعلق وصول بعض البنوك الايرانية الى نظامها لمصلحة الاستقرار وسلامة النظام المالي العالمي.

ويبين الجدول رقم (5) الشركاء التجاريين الرئيسين في التجارة الخارجية لإيران على نطاق المجموعات الدولية ودولها فرادى، وتمثل مجموعة الدول النامية والناشئة Emerging and Developing Economies الشريك التجاري الرئيسي لإيران في جانبي الصادرات والواردات بنسبة تقارب من 70% و 60% على التوالي، ويعزز هذا الحجم النسبي الكبير للتعاملات التجارية النفطية الوقوف على اتجاهات الصادرات النفطية الايرانية كما يوضحها الجدول رقم (6) أذ يبين أن ما يقارب من 90% من النفط الايراني يتجه الى دول آسيا والباسفيك باستثناء عام

2016 الذي شهد انخفاض هذه النسبة على حساب ارتفاع نسبة أوروبا بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران. وتمثل مجموعة الدول المتقدمة Advanced Economies المرتبة الثانية بنسبة تبادل متوازنة الى حد ما في جانبي الصادرات والواردات. وتعد دول منطقة اليورو الشريك الرئيسي لإيران وتحقق فائضاً تجارياً معها. وفي المرتبة الثالثة تأتي الدول المتحولة (CIS) وبنسبة لا تتجاوز 1% في جانب الصادرات إذ إن بعض هذه الدول منتج رئيسي للنفط الخام مثل (روسيا الاتحادية ورومانيا وأذربيجان) في حين أن بعضها الآخر مُجهز لواردات إلى إيران بنسبة بلغت عام 2017 نحو 17.5%. ويضم هيكل تلك الواردات قطع السيارات والاسلحة ومستلزمات أخرى للصناعات التحويلية الايرانية.

وعلى نطاق الدول فرادى ضمن مجموعة الدول النامية والناشئة تُعدُّ كل من الصين وكوريا الجنوبية والهند وتركيا في مقدمة دول هذه المجموعة الأكثر تأثراً بالعقوبات الامريكية، إذ هي دول مستهلكة رئيسية للنفط الخام الايراني، وكما أشرنا الى ذلك في الجدول رقم (5). ويتوقع أن تلجأ كل من الصين والهند الى استخدام العملات المحلية او اتباع نظام المقايضة التجارية Trade In Barter بصيغها المتعددة (البسيطة والمعقدة) بدلا من استخدام الدولار في تسوية المعاملات المالية. في حين أن كوريا الجنوبية ستكون من الدول السريعة التحول الى بدائل عن الشريك النفطي الايراني وستكون خياراتها العراق والدول النفطية الخليجية وإندونيسيا. اما تركيا، فحالها مشابة لحال العراق، فهي دولة جارة لإيران وهناك تفاهمات جيوسياسية وتربطهما حدود مشتركة طويلة، بالإضافة الى ان تركيا هي الاخرى تتعرض لعقوبات أمريكية بشكل أقل وطأة، ومن المتوقع أن تنشط عمليات تهريب النفط والغاز عبر وكلاء القطاع الخاص أو تكون روسيا الاتحادية البديل عن مصادر الطاقة الايرانية.

أما على نطاق الدول المتقدمة، تمثل كل من المانيا الاتحادية وفرنسا وايطاليا الشركاء الرئيسين لإيران، وتحقق المانيا فائضا تجاريا معها كونها المجهز الرئيس للصناعات الايرانية في مجال

أوراق في التجارة الخارجية

التكنولوجيا الألمانية المتطورة لقطاعات الصحة والنقل والمواصلات، في حين ان كلاً من فرنسا وإيطاليا تحققان عجزاً تجارياً مع إيران، فالدولتين مستوردتين صافيتين للنفط الخام الإيراني المتجه صوب قارة أوروبا كما يوضح الجدول رقم (6). ومن الدول المتحولة تعد روسيا الاتحادية الدولة الرئيسية التي تتعامل مع إيران بمعدلات كبيرة في جانبي الصادرات والواردات بنسبة تبلغ 33.4(%) و(81.9%) عام 2017 على التوالي.

جدول (5): الشركاء التجاريين الرئيسين لإيران للسنوات (2016) و(2017)

السنوات / البيان	2016		2017	
	الصادرات %	الواردات %	الصادرات %	الواردات %
الدول المتقدمة منها:	31.4	23.6	35.9	23.9
دول منطقة اليورو منها:	36.2	46	45.8	49.7
المانيا الاتحادية	5.6	36	3.8	31.7
فرنسا	26.6	9.3	23.1	14.8
ايطاليا	20.2	16.1	34.2	13.5
الدول النامية والناشئة منها:	68.2	60.8	64.0	58.6
الدول النامية والناشئة في اسيا منها:	69.9	27.8	69.5	26.6
الصين	44.0	21.4	42.8	22.4
كوريا الجنوبية	14.1	7.0	25.0	6.4
الهند	24.4	21.4	23.4	3.3
تركيا	13.8	12.5	17.3	6.9
الدول المتحولة منها:	0.4	15.6	0.1	17.5
روسيا الاتحادية	31.8	81.9	31.4	76.7

..

من اعداد الباحث بالاعتماد على :

Source: I.M.F, DIRECTION OF TRADE STATISTICS , QUARTERLY, 06\ 2018 , pp. 300-302.
(https://www.google.iq/search?q=direction+of+trade+statistics+quarterly+2018&oq=direction+of+trade+statistics+quarterly+2018&aqs=chrome..69i57j69i60l3.760j0j4&sourceid=chrome&ie=UTF-8).

جدول (6): اتجاهات (التوزيع الجغرافي) للصادرات النفطية الايرانية الى الجهات المستهلكة (نسبة مئوية%)

البيانات السنوات	اوروبا	امريكا الشمالية	اسيا والباسفيك	افريقيا	الشرق الاوسط	المجموع
2012	7.3	-	88.0	4.7	-	%100
2013	10.5	-	89.3	0.2	-	%100
2014	10.5	-	89.5	-	-	%100
2015	10.9	-	89.1	-	-	%100
2016	25.8	-	74.0	0.2	-	%100
2017	0.8	-	99.0	0.2	-	%100

من اعداد الباحث بالاعتماد على :

Source: OPEC , Annual statistical Statistical Bulletin , Vienna, .Austria, 2018, p.57
(http://www.thegulfintelligence.com/mediafiles/downloadfile/4833753a-f159-46f2-8dc0-f2335344ebe6.pdf

ومن الجدير بالذكر أن كلاً من شركاء إيران المستوردين للنفط الخام والموردين لها من مستلزمات صناعتها الوطنية، بعضهم من ضمن الدول التي فاوضت إيران على برنامجها النووي (المانيا الاتحادية والصين وروسيا الاتحادية)، فإن هذه الدول ترفض للعقوبات الامريكية وتؤيد الاتفاق النووي الى جانب فرنسا، وهذا يعني وجود تحدي حقيقي للعقوبات الامريكية الاقتصادية والتجارية على إيران. فعلى سبيل المثل، تسعى دول الاتحاد الاوروبي الى حماية شركاتها من هذه

العقوبات، في حين اعلنت كل من الصين وروسيا الاتحادية استعدادهما لشراء النفط الخام المصدر من إيران الى الاسواق العالمية.

العلاقات التجارية بين العراق وإيران.

من الناحية الواقعية يرتبط العراق بقوة كبيرة بعد عام 2003 بالتبادل التجاري مع إيران، ودفعت مجموعة كبيرة من الاسباب الى اجتياح إيران للعراق اقتصادياً مستغلة النقص الحاد في الحاجات الاقتصادية المتنوعة لسكان العراق بعد التحسن الملحوظ في معدلات دخول الافراد لمواطنيه. ولا توجد بيانات موثقة عن حجم التبادل الحقيقي بين العراق وإيران ، في حين يشير الواقع هناك حجم هائل من تدفق البضائع الايرانية الى العراق منذ تغير النظام السياسي في العراق وانفتاح السوق العراقية (سياسة الباب المفتوح) على مصراعيها لتصريف المنتجات الايرانية من مختلف السلع الغذائية والصناعية حسب التصنيف السلعي الدولي (SITC Product Groups) نتيجة تراجع الإنتاجية للقطاعات الزراعية والصناعية في العراق ولأسباب معروفة ليست محل البحث في هذه الورقة البحثية. وبالطبع تمثل اشكالية الجوار الجغرافي بين إيران والعراق مسألة في غاية الاهمية لارتباطها بمجموعة من المنافذ الحدودية الرسمية وغير الرسمية والتي لا تستطيع الحكومة الاتحادية السيطرة عليها بل تخضع الكثير منها لسيطرة الاحزاب الحاكمة في العراق والعشائر المتاخمة للحدود، وطبيعة نظام الحكم في الاقليم بموجب الدستور العراقي؛ كل ذلك أدى الى خلق ظاهرة التهريب على نطاق واسع جدا، انعكست على دقة الحسابات المعبرة عن حجم التبادل التجاري الحقيقي بين العراق وإيران. على الرغم من إن العراق يعد ثاني أكبر وجهة تصدير لإيران بعد الصين، فمثلا تعلن دائرة غرفة التجارة الايرانية – العراقية أن صادرات إيران الى العراق تبلغ نحو 20 مليون دولار يوميا، وبعض الارقام تؤكد على أن حجم التبادل التجاري يبلغ في أقل التقديرات نحو (10–15) مليار من الدولارات الامريكية تعود معظمها الى التجارة مع القطاع الخاص عدا التجارة مع الإقليم. والسؤال المطروح، كيف

أوراق في التجارة الخارجية

يتم تسديد هذه المبالغ؟ وما هو نظام المدفوعات المتبع بين القطاع الخاص العراقي وبين القطاع العام والخاص لإيران؟ لا نريد الخوض في الاسباب الكامنة وراء الطرق المتبعة في تجميع العملة الصعبة وتسديدها الى التجار الايرانيين، على الرغم من أن المشاهدات اليومية تبين أن المستوردين العراقيين ينقلون العملة الصعبة (الدولار) يدويا عبر الحدود المشتركة بين البلدين وتسديد قيمة مشترياتهم من البضائع الايرانية مباشرة خارج النظام المصرفي الرسمي، وهذا ما لا تحبذه الولايات المتحدة وتعده خرقاً لعقوباتها الاقتصادية على إيران. وبالطبع لا يمكن السيطرة على هكذا طرق. وفي الوقت نفسه تدرك الولايات المتحدة جيدا حاجة العراق الفعلية الى استيراد الطاقة الكهربائية والغاز لتشغيل محطات توليد الكهرباء في العراق. وعلى هذا الاساس منحت الولايات المتحدة العراق استثناء من العقوبات الاقتصادية على قطاع الطاقة لمدة محددة على ان يجد العراق شريكا تجاريا آخر في سد الحاجة المحلية من النقص الحاصل في انتاج الكهرباء والغاز، ومن المتوقع ان تكون كل من (الكويت والسعودية) البديل عن إيران في هذا المجال في المدى المتوسط. أما ما يتعلق بالسلع الاخرى سيكون من الصعب على العراق توفيرها في ظل تدهور القطاعات الانتاجية السلعية بعد عام 2003 بعد اتباع العراق سياسة الباب المفتوح في التعامل التجاري الخارجي، وسيكون قطع أو خفض استيرادها مؤثرا على الحاجات الفعلية لقطاع العوائل بشكل خاص الذي اعتاد استهلاك البضائع الايرانية الغذائية المناسبة لدخل المواطن العراقي في الظروف الحالية. وعلى هذا الاساس ستكون التداعيات كبيرة على الاقتصاد العراقي من العقوبات الاقتصادية الامريكية المطبقة على إيران، وعلى الحكومة العراقية العمل كثيرا على تنويع الاقتصاد العراقي. ويبدو أن هذه الاوضاع الجديدة في المنطقة ستكون تحديات كبيرة امام الحكومة السادسة (عهد عادل عبد المهدي) في العراق لفترة ليست قصيرة في ظل الإدارة الامريكية بزعامة الرئيس الامريكي (ترامب) الساعية بقوة الى تحقيق أهداف العقوبات على إيران.

جملة القول

أوراق في التجارة الخارجية

نرى من المفيد ما يأتي:

في ظل التوجهات الامريكية الجديدة في اللجوء الى العقوبات التجارية على الدول التي تجدها تعمل في الضد من مصالحها الاستراتيجية، أن تعمل دول العالم المختلفة على إيجاد آليات جديدة لنظام المدفوعات الثنائية أو المتعددة لتسوية المبادلات التجارية عبر استخدام العملات المحلية أو اتباع أنظمة المقايضات التجارية المتنوعة، وهذه المسألة مهمة للدول النامية والناشئة، إذ ان التداعيات تنعكس دائما على رفاهية شعوب هذه الدول لا على الاقتصاد الأمريكي أو الدول الصناعية المتقدمة.

وعن كيفية مواجهة أو التخفيف من التداعيات المتوقعة للعقوبات الامريكية على القطاع الخارجي لإيران على الاقتصاد العراقي، نرى من المناسب التأكيد على ما يأتي:

1- الالتزام بالعقوبات الامريكية وعدم التعامل مع إيران بالدولار الامريكي خوفا من فرض عقوبات على النظام النقدي العراقي الذي يشهد تعافيا ملحوظا بعد خروج العراق من المنطقة الرمادية للتعامل مع عمليات غسيل الاموال.
2- وضع خطط للتحوط الاقتصادي للحد من المضاربات بالدينار العراقي مع المراقبة الشديدة لعمليات تزوير فئات العملة المحلية الكبيرة في الداخل والخارج لزعزعة الاستقرار الاقتصادي وتهديد الامن الاجتماعي في العراق.
3- وضع أسعار تفضيلية للتجارة في الخدمات لزيارة العتبات الدينية التي تتعرض حاليا الى خسائر نتيجة قلة دخول الزائرين من إيران وانعكاس ذلك على قطاع الخدمات الخدمية الانتاجية (السفر والسياحة).

4- من الممكن استخدام نظم المقايضة التجارية للتعامل التجاري الحكومي مع الجانب الايراني وتشجيع القطاع الخاص للقيام بذلك لتوفير المنتجات التي يحتاجها القطاع العائلي والحكومي، على أن يترافق ذلك العمل مع إنعاش القطاعات الانتاجية.

5- السيطرة التامة على المنافذ الحدودية والمطارات المحلية في جميع أنحاء العراق وغلق غير الرسمية منها للحد من عمليات التهريب وإعادة التصدير، ويشمل ذلك المنافذ الحدودية الرسمية في إقليم كردستان، الذي يمارس عمليات ما يسمى (إعادة التصدير) مع وسط وجنوب العراق وعلى هذا الاساس تركز إيران على التبادل التجاري بكثافة مع الاقليم.

6- الاسراع في إصدار قانون حماية المودعين لعكس هروب أو هجرة الدولار أو الدينار العراقي الى الخارج باعتباره عملة ذات قيمة استبداليه موثوقة بعد ارتفاع الاحتياطيات العراقية من الدولار الامريكي والذهب الخام، على أن يترافق مع إيجاد مناخ استثماري في القطاعات الانتاجية الحقيقية ولا يقتصر على القطاع النفطي.

7- وضع الخطط السريعة للتعاون في مجال الطاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي لتفادي المشاكل المتوقعة من استيراد الكهرباء والغاز من إيران، في ضوء الاصرار الأمريكي على العمل على تطوير فعالية عقوباتها لتشمل الدول التي لا تلتزم بها.

8- الأخذ بالحسبان حجج الحماية التجارية وبشكل خاص حجة حماية الامن الغذائي والذي يقر الجميع بانعدامه تماما نتيجة تدني الانتاجية للقطاعات السلعية، وبالتالي قد تكون العقوبات الامريكية الدافع والمحفز الى اتباع السياسات الاقتصادية التي تراعي الامن الغذائي وتحد من تلويح إيران بأن المجتمع العراقي غير قادر عن الاستغناء عن الواردات الغذائية من إيران.

وفي ختام مقالتنا البحثية لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير الى أسرة تحرير شبكة الاقتصاديين العراقيين على جهودهم الراقية في التنقيح والتحرير والنشر.

(*) أستاذ التنمية الدولية / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية

المصادر :

1- مآل العقوبات على إيران، ومواقف الدول المؤثرة والمحيطة، مركز الجزيرة للدراسات، سلسة التقارير المصنفة 2، مايو/أيار 2010.
http: // www.aljazeera.net.

2-UNCTAD, Handbook of Statistics, Trade and Development , New and Geneva,(, 2016(2016)and) and (2017)
.
https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdstat42_en.pdf.

3- I.M.F, Direction of Trade Statistics:
.((http://stats.ukdataservice.ac.uk/Index.aspx?QueryId=5268

4- OPEC , Annual statistical Bulletin , Vienna, Austria, (2013) and (2018).
http://www.thegulfintelligence.com/mediafiles/downloadfile/48333753a-f159-46f2-)
.(8dc0-f2335344ebe6.pdf

5- I.M.F, Direction Of of Trade Statistics , Quarterly,06\ 2018.
file:///C:/Users/DELL/AppData/Local/Packages/Microsoft.MicrosoftEdge_8wekyb3d8bbwe/TempState/Downloads/Direction%20of%20Trade%20Statistics%20(DOTS),%20Quarterly%20(2).pdf

(https://www.google.iq/search?q=direction+of+trade+statistics+quarterly+2018&oq=direction+of+trade+statistics+quarterly+2018&aqs=chrome..69i57j69i60l3.760j0j4&sourceid=chrome&ie=UTF-8)

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 25 تشرين اول/نوفمبر 2018

http://iraqieconomists.net/ar/